خاتمة : التجربة المصرية ؛ معنى هذه التجربة ومداها

ان هاته الاصلاحات لا يمكن ان تعتبر الا حالات موقتة لتطور تريد حيرات المحافظين اقصاء اجله ويعني انصار الحركة النسائيه بانجازه في اقرب وقت ، ولا زالت مسائل كثيرة تنتظر فصلاً نهائياً كتعدد الزوجات والاحتياطات المتعلقة باشهار الزواج وبينة الطلاق ومعاقبة اهمال العائلة ونجاح التعليم النسائي وغير ذلك ، وجل هاته المسائل التي لها اهمية عظمى فيما يتعلق بحياة مصر الداخلية تساعد على رسم سير التطور الذي توجه اليه مشاهدة الوقائع في حد ذاتها الاسلام ، فهل يتجه الاسلام الى تقوية قواعده الاجتماعية والاساسية الكافية منطقياً لتجهيز حكومة دينية جامعة ومسيطرة على نمط الوهابية ؟ أو هل يتجه الى طريقة التوفيق المنشودة من مذهب التجديد الاسلامي الذي يبحث عن التوفيق بين وفاء للماضي واصلاح يتوخى المناسبات وبين تضامن عام وحركة قومية وبين ثبوت شريعة منزلة ورغبات حالية على أن المذهب المذكور كجل المذاهب التي ترمي الى التوفيق فهي تبين المشاكل اكثر مما تحلها ؟ بل أليس من الراجح ان الاسلام يتجه شيئاً فشيئاً ومن غير أن يشعر بذلك اهله الى أن لا يبقى الدين الاصل المنظم لكل حياة اجتماعية وشرعية ويصير فقط شعوراً بتضامن ديني واخلاص سياسي ومثل أعلى لحياة اخلاقية وبذلك يكسب في المعنويات ما يضيعه في الماديات ؟

وكيفما كانت الفروض التي ترد على الذهن والتي يرجع الخيار في شأنها الى المسلمين خاصة لان المسلمين وحدهم لهم الحكم في شئونهم الدينية ومعرفة ما يصلح وما لا يصلح فاننا فيما يتعلق بنا ننبه بغاية التأكيد الى ضرورة التعجيل بانزال افريقيا الشمالية دائماً في منزلتها داخل الكل التي هي بعض منه مع الاحتياط من المغالاة في اعتقاد وحدة العالم الاسلامي أو في تنوعه ومن الوقوع في تقرير جامعة اسلامية على القياس المنطقي أو في الاعتماد على التقسيم الاداري الذي يفصل الآن اطراف العالم الاسلامي لحصر المشاكل في الاقاليم حصراً ضيقاً عقيما فبالنظر في التجارب التي حاولتها منذ ربع قرن الاقطار العربية بالمشرق الادنى نتمكن من جمع أطراف المسألة الاهلية ومن هاته التجارب نستمد — لا قواعد موجودة — ولكن معلومات قيمة من شأنها ان تعين على حل بعض المشاكل الحالية بافريقية الشمالية وربما كانت أعظم اعانة لنا في الاستعداد لحل المشاكل التي يوردها حتماً قانون التطور المطرد.

حركة اصلاحية بفاس

لقد سبق لعاصمة المغرب العلمية في سنة ١٣٤٥ (1345) أن قامت بحركة مشكورة لابطال بعض العوائد في الاعراس والمآتم وغيرها وبالاخص ما يتعلق منها بالمغالاة في النفقات وما يقع فيها من تنافس ومباهاة بين العائلات ولا يخفى ما ينتج عن ذلك من اضرار حتى ان الزواج صار يؤدي في بعض الاحيان الى خسارات باهظة تهدم كيان الاسرة وحتى ان بعض الآباء يمسكون عن تزويج بناتهم وبعض الرجال عن التزوج بسبب قلة ذات اليد او هروباً مما يستلزم هذا العمل الديني والاجتماعي معاً من التكاليف التي لا يقدرون عليها او يستنكفون من تحملها ، الامر الذي تنبه اليه المسلمون في كثير من الاقطار وحاولوا اصلاحه بما يناسب كل قطر وما يجري فيه من عوائد وتقاليد ، والحق ان كثرة الانفاق من جانب الاغنياء قد يكون مستحسناً اذ ان من قواعد الاجتماع المسلمة ان ذا المال ينبغي له ان ينفق ماله عوض ان يخزنه لما في انفاق الاغنياء من فائدة ترجع على التجار واهل الحرف والصنائع وغيرهم من الناس ، كما ان المبالغة في اشهار الاعراس فيها اعلاء لشأن النساء وكل شيء في حق النساء وما يمثلنه في المجتمع قليل ، ولكن احوال المسلمين في هذا العصر تستلزم تفكيرا خاصاً ، فاذا كان الاروبيون يسيرون عادة في حفلاتهم على حسب ما تسمح به الطاقة فان المسلمين قليلا ما يراعون تفاوت الطبقات وكثيراً ما يشاء متوسط الحالة فيهم مثلا ان يقلد المثري وتحاول العامة ان تجاري الخاصة ، ولعل من اسباب ذلك تربيتنا الديمقراطية القديمة التي بقي اثرها في النفوس رغم ما أتى على هاته التربية مع الاسف من عوامل دنيوية وتقاليد ، ثم داء الجهل الذي لا يبقى معه للانسان عقل يميز به ولا روح تمده الحياة ولا عين يبصر بها ولا يدتتحرك ولو لدفع أذى ، ومن اسباب ذلك ايضاً سقوط المرأة التي بلغ بها الجهل الى حد انها صارت لا تعرف ما يخرج عن دائرة بيتها ولا تعلم شيئاً من احوال الدنيا ، فهي ترى غالباً ان زوجها قادر على كل شيء فاذا كان احتفال او غير ذلك طالبته بكل ما رأته في المنازل الاخرى من عوائد وحملته ما لا يطيق ، فتقليد العامة للخاصة يبرر تقييد حرية الاغنياء في مجتمعنا خصوصاً وان العوائد

ارتكزت في النفوس الى حد انها أعمتها عن اقدس الواجبات وهي صرف المال في اغاثة الضعفاء والاعانة على نشر العلم ، ففي مجتمعنا يبذل الرجل الاموال الباهظة في تزويج ولده ويمتنع من بذل قسط صغير من ذلك لارساله الى مدرسة بل يستثقل اعطاء بعض قروش فقط في الشهر لواجب مدرس او شراء كتاب ، ويفرغ ذلك الرجل اكياس الذهب بين ايدي الشيخات ويبخل بدرهم على جائع يجده على قارعة الطريق ، ففي اعانة المؤسسات الخيرية وانارة الافكار بنشر المعارف ميدان واسع للتنافس والتفاخر وفي هاته المكارم الحقة ما يجلب للموسرين من الشهرة احسن مما يتطلبونه من تقاليد الاعراس زيادة على رضى الله وشكر الشاكرين ثم ينبغي ان لا ننسى ان الزواج اساس مغيبات من ظروف معاشرة واولاد وغير ذلك وخير ما تحوط به الاسرة آمال الزوجين في الحياة اعمال خيرية تجلب لهما الدعوات وتنبت النشء في تربة طيبة من حنان ونور ، فلا بدع اذا اهتم سراة فاس بهاته المسالة الخطيرة وقد وضعوا في شأن الافراح والاقراح «ضابطاً» وان كان فيه شيء من التضييق ومبالغة في بعض التشكيات فهو علاج حسن.

ففي ٨ جمادى الاولى ١٣٤٥ الموافق ١٥ نوفمبر ٢٦ وجه قضاة العاصمة الادريسية وعلماؤها ووجهاؤها الى رئيس المجلس البلدي واعضائه كتاباً يلفتون فيه الى ما حدث بالمدينة : « في هذه السنين الاواخر وخصوصاً في هذه السنة الجارية من البدع في الافراح والاقراح مما يخالف شريعتنا المطهرة... وصار جل الناس يفخرون بسبب تلك العوائد وفي ذلك من الاضرار ما لا مثيل له ولا يزيد الا تفاحشاً كل يوم ان لم يتدارك ومن أجله المطلوب منكم ان تنظروا في ذلك وتجعلوه أهم أهميتكم وتعرضوا ذلك على السادات الحكام وتعينوا لنا معهم وقتاً للجمع معكم حيناً للمذاكرة في دواء هذا الداء الخطير . » وبأسفل الكتاب تعاليق من بعض الممضين تشير الى مقدار شدة استنكارهم للمحدثات ورغبتهم الاكيدة في الاصلاحات وتحمسهم في حمل الناس على جادة الحق كقولهم : « بل نقول ان تلك العوائد المحدثة التي لا تخفى وان شئتم بيناها لكم لا تحل شرعاً وهي مفسدة للدين والدنيا وان كان الناس يجب عليهم تقليد علمائهم في امر دينهم ولا يجوز لهم الخروج عنه فها نحن نصدع بالحق ونقول ان ذلك حرام حرام حرام قال عليه الصلاة والسلام « كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار » فاتقوا الله يا معشر المسلمين في انفسكم وفي اولادكم وفي أهالي بلدكم واسعوا سعياً كثيراً بالرغبة للحكام في قطع هذه البدع والسلام صح به محمد بن رشيد العراقي الحسيني كان الله له آمين وعبد الحي الكتاني . وعبد العزيز بن محمد بنافي لطف الله به . اذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه لعنة الله . ان دام هذا ولم تحدث له غير ، لم يبك ميت ولم يفرح بمولود . عبد الله الفاسي لطف الله به . الخ. ووقعت اجتماعات بدار الحكومة وأصدر العلماء فتوى في ذلك جاء فيها : « ان كل ما يخالف الشريعة الحنيفية من البدع والمنكرات المؤذنة باتلاف الاموال والتنافس والمباهاة مما حدث من المعضلات في ولائم الاعراس ونحوها وفي الجنائز وشبهها وشيوع الكهانة وما هو من شكلها مردود شرعاً ومؤد الى الافلاس والضياع طبعاً قال تعالى وهو أصدق القائلين « ولا تبذر تبذيراً ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين » ... وفي البيهقي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتباهيان في الطعام لا يجابان ولا يوكل طعامهما » وفي مسند الامام احمد وصحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سمع (بالتشديد اي نوه) بعمله وشهره ليراه الناس سمع الله به (اي شهره وفضحه) في القيامة ومن راءى بعمله راءى الله به (اي بلغ مسامع خلقه انه مراء مزور) وأشهر ذلك بينهم » وأخرج الامام احمد والحاكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أتى عرافاً او كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » ... فعلى الواقف عليه ان يقف في كل مالوفاته وعوائده على مقتضى ما حده له الطبيب الاعظم والناقد البصير الاعلم وسيرته وشمائله في ذلك أشهر من ان تعرف او تعلم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب » ... وقد كان الامام مالك رضي الله عنه كثيراً ما ينشد :

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الامور المحدثات البدائع

الخ. » يوم الخميس ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٥ . وفي التاريخ نفسه قررت اللجنة المركبة من السادات القضاة والعلماء ورئيس المجلس العلمي ورئيس المجلس البلدي وأعضائه والاعضاء المزيدين عليهم من أعيان الاهالي للنظر في البدع المحدثة ومقاومتها واسقاطها جلها وادخالهم التحسين على البعض منها ما يكون عليه العمل والتمشي استقبالا ودواماً بحول الله . وقد يحتوي ما قررته اللجنة على بيان مفصل دقيق لكل ما يجري في الافراح والاقراح وغيرها معبراً فيه التعبير باللفظ الدارج في بعض ألفاظه لمخاطبة العامة وأهل حرفته بلغتهم التي يفهمون . «يتبع»